الفصل الثالث

خسارة المجتمع بسبب البطالة

آثار البطالة :

هب عدد المتعطلين فى مجتمع بنسبة ١٠ ٪ يقدر ١ر٢٠٠ر٠٠٠ عامل من عدد سكانه القادرين على العمل الراغبين فيه ، ومفروض أن أفراد كل مجتمع مطالبون بالمساهمة فى العمل لخيره ، فإذا لم يوفق فريق منهم أن يقوم بواجبه فى الإنتاج للجماعة التى يعيش معها ، لحقتها خسارة مادية من جراء تعطلهم القهرى . والخسارة هنا تقدر بالنقص الذى يصيب الإنتاج بسبب تعطل هذا الفريق . فإذا كان عدد المتعطلين فى مجتمع كما ذكرنا وأردنا حساب ما يتكلفه المجتمع بسبب تعطل هؤلاء وجب علينا أن نأخذ فى الاعتبار مقدار ما كان يستطيع أن ينتجه المتعطلون من السلع وما يؤدونه من الخدمات لو كانوا يعملون ، أو بعبارة أدق يقدر بقيمة هذه السلع والخدمات .

تقوم هذه السلع والخدمات الافتراضية التى كان ينتجها المتعطلون لو كانوا يشتغلون بمبلغ من النقود ، لا على اعتبار أنه فرق بين قيمة ما ينتجه المجتمع فعلا و بين القيمة الافتراضية التى كان ينتجها المتعطلون لو أتيحت لهم فرصة العمل . لأن زيادة الإنتاج قد تؤثر فى مستوى الأثمان ، فتهبط قيمة الانتاج النقدية ، وحينئذ يقضى المنطق السليم بتقويم الناتج الافتراضى لهؤلاء العمال على أساس مستوى الأثمان الجارى حينئذ ، لأنه أصح مقياس للموازنة بينه و بين القيمة النقدية الفعلية . وعلى هذا تكون خسارة المجتمع بسبب تعطل العشرة فى المائة من السكان تعادل نقص المنتج من السلع والخدمات مقدرة بالنقود . ولو أن

هذه الطريقة غير وافية لتقدير نفقة البطالة إلا أنها أسلم وسيلة . وتعطل العمال ينجم عنه أيضاً تعطل رأس المال الممثل فى العدد والآلات التى كان يشتغل بها العمال لو كانوا يعملون ، ولهذا تعتبر خسارة على المجتمع أيضاً .

قلنا إن نفقة البطالة تقدر بقيمة السلع التى كان ينتجها المتعطلون لو كانوا يشتغلون . والآن نبحث أثرها فى المجتمع من حيث ما يصيبه بسبب حرمانه من الإشباع ، الذى كان ينتج من استهلاك السلع التى كان ينتجها العمال المتعطلون لو كانوا يشتغلون ، بصرف النظر عن العناء الذى يبذل فى إنتاج تلك السلع ، أضف إلى ذلك ما يقدم إلى هؤلاء المتعطلين فى أثناء تعطلهم من الإعانات التى يتلقونها من الدولة والهيئات وثراة الأفراد .

على أن حرمان المجتمع من الإشباع بإنتاج هؤلاء المتعطلين لا يوازن بما تجود به أيدى الأغنياء المتخمين إعانة لأولئك المتعطلين .

بيد أن تقويم هذا الحرمان قد يكون عسيرا . وطبيعى أن إنتاج العامل فى عشر ساعات أكثر من إنتاجه فيما لو اشتغل ثمانى ساعات ، وفى هذه الحالة تقدر نفقة البطالة أو خسارة المجتمع بمقدار نقص إنتاج العامل فى الساعتين اللتين لم يشتغلهما ، على أن هذا العامل استفاد فائدة شخصية إذا استجم واستعاد نشاطه بما يفوق أجره فى الساعتين ، وعلى هذا لا يكون هناك حرمان بالنسبة للعامل حتى ولو لم يلق إعانة فى البطالة . وكذلك لو أن هذا العامل بمحض إرادته لم يشتغل مدة أسبوع ، فلا ريب أن الاستجمام الذى يحصل عليه خلال هذا الزمن يربى على الفائدة التى تعود عليه لو اشتغل ، ولكن إذا استمر فراغه مدة أطول أصبح الفراغ مؤلماً بعد أن كان سروراً يرغب فيه .

والمغزى الأدبى الذى يمكن استخلاصه من هذا البحث ، هو أن العلاقة بين خسارة المجتمع من نقص الإنتاج ، و بين حرمانه من استهلاكه ، تتوقف إلى حد

كبير على مدى فترات البطالة التى يتعرض لها العامل من وقت لآخر ، فإذا كانت البطالة فترات قصيرة وموزعة على مدى السنة بحيث لا يتعرض العامل الواحد لأكثر من يوم واحد فى كل ثلاثة أسابيع أو لأربعة أيام فى كل ثلاثة شهور (عدا أيام العطلة الرسمية) فلا تعتبر مزعجة ، ولا ينجم عنها ضرر ، ولا حرمان للعامل و بخاصة إذا كان العامل فى استطاعته أن يعمل حسابه مقدماً لأيام تعطله المنتظرة ، ولكن إذا امتد به التعطل مدة طويلة كانت خسارته كبيرة وكذا الحرمان . والمشاهد فى الحياة العملية أن وقع البطالة مجحف بفريق من العمال أيما إجحاف ، على حين أن غالبية الطبقة العاملة لا تتأثر بها ، و إنما تصيب بشدة فريقاً معيناً فيهوى إلى الحضيض .

وقد أشار الأستاذ « بيجو » إلى إحصائية وزارة العمل البريطانية عن حالة البطالة كما هو مبين بالجدول الآتى :

	الرجال		النساء
	جميع الصناعات	جميع الصناعات عدا الفحم	جميع الصناعات
أقل من ثلاثة شهور	٨ر٣٠٪	٥ر٣٣٪	١ر٥١
ثلاثة إلى ستة شهور	٥ر٢٩٪	٣ر٣١٪	٩ر٣٠
ستة إلى سبعة شهور	٢ر٢٠٪	٩٥ر٢٠٪	٦٥ر١١
تسعة إلى اثنى عشر شهراً	٥ر١٤٪	٩٥ر	٥٥ر٥
اثنا عشر شهراً فأكثر	٥٪	٣ر٢	٨ر

يبين هذا الجدول أن حوالى ثلثى عدد المتعطلين كانت مدة تعطله أكثر من ثلاثة أشهر عدا المتعطلين فى مناجم الفحم . وأكثر من ثلث المتعطلين كانت لمدة ستة أشهر . أما النسوة المتعطلات فحوالى نصفهن كان متعطلا لمدة أكثر من ثلاثة

أشهر ، وخمسهن كان لمدة ستة أشهر . (هذه الإحصائية عملت فى ١٨ مارس سنة ١٩٢٩ ، ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩) .

ـ رأينا أن أثر البطالة المباشر ليس بذى شأن يذكر ، إذا كانت فترة التعطل قصيرة والعامل فى مقدوره أن يأخذ عدته ويعمل حسابه لغده . أما إذا امتد به العطل لمدة طويلة فإن الضرر يصبح جسيما ، إذ يكون لها رد فعل ضار على مواهبه العقلية والفنية فتضمحل مهارته لانقطاعه طويلا عن العمل ، إذ يفقده ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه وينتج عن ذلك استكانته وعدم اعتماده على نفسه ، وخصوصاً إذا وجد العامل فى التأمين ضد البطالة سبيلا للعيش . فإذا ما أتيحت للمتعطل فرصة العمل ثانية كان غير صالح للعمل فتتحطم آماله ويتطرق إلى نفسه وذويه اليأس والفساد ، ويعيش فى جو ضار جره عليه التعطل . أما إذا لم يلق العامل إعانة بطالة خلال تعطله فان دخله يتعرض حتما لنقص يحرمه وعائلته بعض حاجيات المعيشة ، إن لم يكن جلها ، وهذه أشد حالات البطالة خطراً . وكثيراً ما تكون هذه الظاهرة سبباً فى زيادة الجرائم ، فترتفع نسبة القتل بسبب الضيق المالى إذا تفشت البطالة ؛ وتقل تلك النسبة إبان الرواج . ونظرة واحدة إلى إحصائية الأمن العام فى المملكة المصرية تؤيد هذه النظرية . فقد كانت تلك الحوادث ٢٩ حادثة سنة ١٩٤٠ ، فأصبحت ٢١ حادثة فى سنة ١٩٤١ ، أى نقصت ٢٥٪ . وللبطالة آثار خطيرة على المجتمع إذ يقع عبء إعانة البطالة على الهيئات العامة أو الخاصة أو الدولة ، وكثيراً ما يحدث عجزاً فى ميزانية الدولة كما حدث فى بريطانيا العظمى فقد تحملت الميزانية ما يقرب من ٦٤٠ مليون جنيه من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٠ . هذا فضلا عما يصيب المجتمع من نقص فى الثروة ، وقد بينا هذا فى موضع سابق . وفوق هذا لا ننسى أن للبطالة آثاراً لها خطورتها ، وهى الحقد والبغضاء اللذان يجيشان فى نفوس الطبقة العاملة نحو الطبقات الأخرى التى هى فى بسطة من العيش ورغد .